

## منظمات دولية تطالب الحكومة العراقية بتأمين سلامة الصحفيين

كما أدانت ما سمته "التعامل القهري والتعسفي والقمع الذي تعاملت به القوات الأمنية مع وسائل الإعلام أثناء تغطيتهم للأحداث".

وعبرت عن قلقها الكبير من انحراف العملية الديمقراطية في العراق عن مسارها، من خلال خرق الحكومة للدستور الذي يكفل حرية التعبير والإعلام والنشر.. واعتدائها على الصحفيين والإعلاميين.

15

حالة إصابة بين الصحفيين من ضمنها 13 حالة خطيرة بقبائل الغاز المسيلة للدموع

وطالبت الجمعية الرئيس برهم صالح بتحمل مسؤولياته باعتباره حامي الدستور، والكشف عن الجهات التي تقف وراء هذه الاستهدافات والمنهجية التي طالت الصحفيين والإعلاميين العراقيين.

واستمرت احتجاجات العراق أسبوعاً، بدأت مطلع أكتوبر الجاري من العاصمة بغداد، للمطالبة بتحسين الخدمات العامة وتوفير فرص عمل ومحاربة الفساد، قبل أن تمتد إلى محافظات في الجنوب ذات أكثرية شيعية.

ورفع المظاهرون سقف مطالبهم، ودعوا إلى إقالة الحكومة التي يقودها رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي، إثر لجوء قوات الأمن إلى العنف لاحتواء الاحتجاجات، ما أوقع نحو 120 قتيلاً.

وأعربت المنظمات الدولية عن بالغ قلقها حيال هذه التطورات، وطالبت رئيس الوزراء العراقي أن يسنّ على الفور التدابير المناسبة لضمان قدرة العاملين في الإعلام على متابعة عملهم.

من جهتها، قالت جمعية "الدفاع عن حرية الصحافة" بالعراق، في تقرير الأربعاء، إنه "منذ اليوم الأول بدأت حالات الانتهاك تطل الصحفيين في محافظات مختلفة.. وتم رصد 28 حالة انتهاك، منها 17 حالة اعتداء من قبل القوات الأمنية، التي قامت باعتقال صحفيين اثنين".

وتابعت "كما تم تسجيل 15 حالة إصابة، من ضمنها 13 حالة إصابة خطيرة بقبائل الغاز المسيلة للدموع، وإصابة مراسل صحفي برصاص القوات الأمنية أثناء تغطيته تظاهرات محافظة بابل (جنوب)، وحالة إصابة بصاروخ استهدف مقر قناة الفرات (التابعة لتيار الحكمة بزعامة عماد الحكيم) في بغداد".

وأشارت إلى أن سلسلة من الاعتداءات طالت 8 مكاتب ومقرات لوسائل إعلام محلية وأجنبية على يد مسلحين مجهولين قاموا باقتحامها، والاعتداء بالضرب على كوادرها، وتكسیر معدات وأجهزة العمل والبث، والاستيلاء على حواسيب وهواتف نقالة.

وانتقدت الجمعية بشدة الحكومة العراقية لإقدامها "على إغلاق تام للاجواء من خلال قطع خدمة الإنترنت في عموم البلاد، ما عدا إقليم كردستان (شمال)، والذي يعد انتهاكاً فاضحاً وقمعا غير مسبوق لحرية التعبير منذ العام 2003".

بغداد - دعا الاتحاد الدولي للصحفيين مع تحالف من المنظمات الدولية، رئيس الوزراء العراقي، عادل عبدالمهدي، إلى ضمان سلامة العاملين في الإعلام خلال المظاهرات التي تعتمدهم البلاد.

وقال الاتحاد في بيان نشره، الخميس على موقعه الإلكتروني، إنه منذ الأول من أكتوبر خرج آلاف المتظاهرين إلى الشوارع ليعبروا عن استيائهم من السلطات العراقية، وأدى العنف الناجم عن ذلك، بما في ذلك من قبل قوات الأمن العراقية، إلى مقتل أكثر من 100 متظاهر وإصابة الآلاف، حسب المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق. علاوة على ذلك، وفي انتهاك مباشر للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يتم استهداف وسائل الإعلام العراقية على نحو متزايد من خلال قطع الحكومة للإنترنت، وهو الأمر الذي أصبح استراتيجية شائعة للحد من قدرة وسائل الإعلام على تغطية الأحداث بحرية.

وأضاف الاتحاد أنه حتى تاريخ الخميس أكدت الآلية العراقية الوطنية لرصد الاعتداءات على الصحفيين، وهي الية تدعمها منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة اليونسكو، حدوث اعتداء على الصحفيين وحالات مُنعت فيها وسائل الإعلام من تغطية الأحداث في بغداد والمحافظات، إضافة إلى الإغلاق القسري لقنوات فضائية بأمر من هيئة الإعلام والاتصالات في العراق.

كما قامت مجموعات مسلحة مجهولة الهوية باقتحام مكاتب تلفزيونية، مما تسبب باضرار جسيمة في الممتلكات.

## حرية التعبير المزعومة في الإعلام الغربي تحت المجهر

الميديا تبيع منتوجها للمستهلكين، وتبيع المستهلك لأصحاب الإعلانات



نقاط استفهام حول الإعلام الغربي

موضع شك، لأن مهمة وسائل الإعلام في الميخال الجمعي هي نقل ما يجري في الداخل والخارج بأمانة، وليس على المتلقي إلا أن يوليهما ثقة عمياء.

وقد رسخ في الأذهان منذ عهد طويل أن الصحفي نوع من الباحث عن الحقيقة، وأنه في وجه من الوجوه بطل يتحدى الصعاب للوصول إلى خبايا هذه القضية أو تلك، والكشف عن جوهرها، ثم يشارك قراءه أو مستمعيه أو مشاهديه اكتشافه. ذلك أن انجذاب الإعلام إلى موضوع ما يغير الفضول لدى الجمهور العريض في البداية، قبل تبينه براهنين شبيهة بالزواية التي اتخذها الصحفي في نقل الموضوع الذي عرضه عليه.

وقد بنيت الصحافية فلورانس اوبناس والفيلسوف الأرجنتيني ميغيل بيناسايغ في كتاب "صنع المعلومة، المؤسسات وأيديولوجيا الاتصال" أن أيديولوجيا الحدث الحقيقي هي إحدى الأيديولوجيات الكبرى في الوسط الإعلامي، وكان الصحفي لا يقوم إلا بإظهار أحداث موضوعية لا جدال فيها، بكل نزاهة وشفافية، وأن كل رأي بديهي يكون حجر عثرة أمام تلك الموضوعية المقدسة.

بيد أن متخصصين آخرين يذهبون إلى القول إن عملية التأخير لا تسير في اتجاه واحد، ففي رأيهم أن المجتمع أيضاً يؤثر في الميديا، من خلال تاويل الأحداث وتبينها أو رفضها.

هذا مثلاً جوليان لوكونست، المتخصص في سوسيولوجيا الإعلام، يؤكد في كتابه "الميديا: التأثير والنفوذ والثوقية" على وجود جملة من الفعالات بين الميديا والظرف الاجتماعي وتعدد الفاعلين من مواطنين وصحافيين ولوبيات... ولوكونست لا ينكر أساليب الميديا في التأثير على الرأي العام، في شكل الاتصال (في المجال السياسي خاصة) والتسويق، وفرض الرقابة على قيمات معينة، أو اختيار ثيمة تليب أفق انتظار الجمهور العريض.

ويضرب مثلاً على ذلك بقناة تابعة للقطاع العام تختار الإرهاب الإسلامي موضوعاً لنشرتها الإخبارية في أكثر السيطرة على الرأي العام لتوجيهه تقريباً، ولكنه يعتقد، رغم ذلك، أن وسائل الإعلام ليست سوى انعكاس للمجتمع الذي يحيط بها.

لكن تيسو الحقيقة أحياناً بعيدة عن الصورة التي ترسمها الميديا، حيث تكون المادة المقترحة في الغالب مفبركة، تقف وراءها كما أسلفنا قوى لا يهمها غير ما تجنيه من نشر أخبار تؤثر في المتلقي تأثيراً يحقق مصالحها، ولو على المدى البعيد.

الرأي السائد عن الإعلام في الغرب أنه إعلام حرّ يعكس بصدق مناخاً ديمقراطياً تمارس في أعطافه حرية التعبير والفكر والمعتقد، كسمة بارزة من سمات الثقافات الأوروبية والأميركية. ولكن الحقيقة ليست بهذا التبسيط.



أبو بكر العبادي  
كاتب تونسي

مجرد بيق، يكس ويد لخدمة مصالح تلك المؤسسات.

ثانيها الإعلانات الإشهارية، فمن دونها لا تضمن وسائل الإعلام بقاءها، لذلك تعتمد على تنويع العمليات الإشهارية وتكثيف حضورها لتحق استمرارها.

وبما أن أصحاب الإعلانات يبحثون عن الربح، فإنهم لن يحرزوه إلا بملامسة أكبر قدر ممكن من الأفراد، أي أن الميديا تبيع منتوجها للمستهلكين، وتبيع المستهلك لأصحاب الإعلانات.

وثالثها تواطؤ وسائل الإعلام مع المؤسسات، فالحكومات والمؤسسات الكبرى تغذي الصحفيين بما يحتاجون إليه من أخبار، حتى أن أغلبهم لا يعادرون مكاتبتهم، بل إن بعض المؤسسات وكذلك الحكومات تسعهم بخبراء ومحللين وتقارير رسمية لكي يذبجوا على ضوئها مقالاتهم أو حواراتهم.

ويبدو الإعلام الغربي، مقارنة بإعلام البلدان النامية، معبراً بحرية عن تطلعات شعوب تعيش تحت أنظمة ديمقراطية، لا يتكذب عن مجابهة الأقوياء، وتحليل خطاب السياسيين بجرأة، وحتى استباق السلطات المعنية في الكشف عن الفاسدين والخارجين من القانون، ولكن بعض المتخصصين يظنون ذلك موضع شك.

وسائل الإعلام تقدم ما يريد داعموه، من القطاع العام والخاص، أن يمزروا للمتلقي، دليلهم على ذلك نزوع وسائل الإعلام الكبرى إلى إثارة مواضيع مشتركة. فالنوع نفسه يتم تداوله في الوقت نفسه في شتى القنوات، وعلى مدار الأسبوع أحياناً، والغاية في رأيهم إما طمأننة الرأي العام حول موضوع معين، أو تثقيت فكرة، أو شيطنة فئات مجتمعية بعينها، حشداً لذلك الرأي العام، ما يجعله، في جانب كبير منه، قائماً على ما تبثه وسائل الإعلام، أي أنها تصنع رضا المتلقين وتوجههم نحو فكرة كما توجههم شراء بضاعة. لاسيما أثناء الانتخابات، حيث تنتج فجأة فضائح تمس هذا المرشح أو ذاك، وترفع عمليات سبر الآراء من شأن مرشح آخر لتمييزه عن سواه، بينما يختلف الصحفي الواحد في طريقة محاورة المتنافسين، فيشدد الخناق على هذا، ويلين نبرته مع منافسيه.

وكان نعوم تشومسكي قد بين منذ عام 1988 كيف أن الصحفيين يعملون لخدمة أيديولوجيا معينة دون وعي أحياناً، تتساوى في ذلك السياسة والدعاية الإشهارية، حيث تملئ وسائل الإعلام على المواطن موقفه من هذا الحاكم أو ذاك، مثلاً تملئ عليه نمط عيشه وتحدد رغباته.

والسبب في ما يرى أهل الصناعة، أن وسائل الإعلام تضع ما يشبه مرائح لا تدرك بالعين ولا بالوعي غير المدرب، أول تلك المرائش الملكية، فأغلب وسائل الإعلام الشهيرة هي ملك لجموعات كبرى لا يعرف الجمهور عنها أي شيء تقريباً، هي أيضاً ملك لمؤسسات ضخمة لا غاية لها إلا الربح، ما يجعل الصحفي

المفارقة أن الجمهور العريض في معظمه يعتبر أن المعلومة التي تقدم له على طبق هي حقيقة لا غبار عليها، فقد بلغ تأثير الإعلام حداً جعلهم يسلمون بما يقرؤون وما يسمعون وما يشاهدون من أخبار على الشاشة، دون أن يسعوا إلى مناقشة فحواها أو وضع أساسها في

## إعلامي تونسي يواجه تهمة تشويه القضاء بسبب تحقيق استقصائي

وأشارت نقابة الصحفيين إلى أنه تم الاستماع سابقاً للبلومي والشوالي بصفتهم "شاهدين" و "ذوي شهية" لدى فرقة مقاومة الإجراء، إثر تعهد وكيل الجمهورية بالحكمة الابتدائية بصفاقس ببحث تحقيقي في "شبهة فساد قاض" يعمل بحكمة الاستئناف بصفاقس، على إثر بث تحقيق صحفي ببرنامج "الحقائق الأربع" على قناة الحوار التونسي الخميس 3 أكتوبر 2019 تحت عنوان "يا سلاك الواهين".

وكان الناطق الرسمي باسم محاكم صفاقس مراد التركي أفاد في تصريح سابق لوكالة تونس أفريقياً للأبناء، بأن المعطيات المتوفرة كشفت بان المشتبه فيه يشتغل قاضياً مستشاراً برتبة ثالثة بمحكمة الاستئناف بصفاقس، وبأن النيابة العمومية بالحكمة الابتدائية بصفاقس، وجهت طلباً كتابياً إلى المجلس الأعلى للقضاء يتضمن طلب رفع الحصانة القضائية عنه.

وقد تم فعلاً رفع الحصانة عن القاضي المشتبه فيه، الثلاثاء، وفق بيان نقابة الصحفيين.

تصنيف الصحفيين "مشتبهين" فيهم أو مشاركين في الملفات التي يعملون عليها، وأن أي متابعة لهم في هذا الجانب هي نفس لجوهر حرية الصحافة.

القانون يضمن حق البحث للصحافي والاستماع للصحافيين بصفتهم شهوداً يتطلب إجراءات تراعي مبدأ سرية المصادر

وشددت النقابة، على أنه لا حصانة لأي جهة أمام القانون، وأن الصحافة الجادة هي الطريق في اتجاه ضمان حقوق المواطنين في العدل والإنصاف والحماية من الفساد والرشوة، معتبرة أن تجريم عمل الصحفيين في مجال مكافحة الفساد "هو سعي صريح إلى التسر على جرائم تم إثباتها بمؤيدات واضحة".

وذكرت النقابة، في بيان أصدرته الأربعاء، بأن القانون يضمن حق التقصي والبحث للصحافي، وأن الاستماع للصحافيين بصفتهم شاهدين يتطلب إجراءات خاصة تراعي مبدأ سرية المصادر، وأن كل أعمال التحري والبحث التي قد تتولاهما السلطة العامة تجاه الصحافي للكشف عن مصادره تصنف اعتداء عليها.

كما نددت بالاستماع للبلومي والشوالي كـ"أصحاب شهية"، مشددة على أن الاستماع للصحافيين يتطلب إجراءات خاصة تم التنصيص عليها في المرسوم 115 الخاص بحرية الصحافة والطباعة والنشر، ولا يمكن التحقيق معهم إلا بإذن من القاضي العدلي.

وأكدت أن العمل الصحفي له طبيعة خاصة ولا يمكن بأي حال



الضجة مستمرة حول تحقيقات حمزة البلومي